

القرصنة - ردود فعل المجتمع على الصيد غير المشروع

ديغان علي، مديرة تنفيذية وعضو مجلس إدارة، منظمة أديسو

العام الماضي، شاهد العالم أول فيلم في هوليوود حول القرصنة الصومالية بعنوان "القبطان فيليبس" (Captain Phillips)، الذي صور الهجوم على سفينة الشحن "ميرسك ألاباما" الأمريكية في أبريل 2009. الفيلم، من بطولة ممثل الصف الأول توم هانكس، سرعان ما تصدر قائمة الأفلام وتم ترشيحه لعدة جوائز أوسكار. إلى ذلك، لفت انتباه العالم إلى المواهب الصومالية الجديدة، بمن فيها الممثل برخد عبدي الذي لم يكن معروفاً سابقاً. كانت أمام فيلم "القبطان فيليبس" فرصة نادرة لتسليط الضوء على بلد يشهد نزاعات منذ أكثر من 20 عاماً، ويرمقه العالم بنظرة دونية كمكان للنزاعات، والمجاعة، وحكم حركة الشباب، والقرصنة. كما كانت لديه فرصة لمساعدة المشاهدين على فهم ما الذي يدفع الشبان الصوماليين لكي يصبحوا قرصنة. ولكن عندما تُحوّل هوليوود أحداثاً حقيقية إلى أفلام، غالباً ما تشوبها أخطاء ومبالغات. في هذه الحال، فشل الفيلم في أنسنة القرصنة من خلال عرض حياة هؤلاء الشبان الحقيقية، والأسباب خلف الخيارات التي يقومون بها. للأسف، لا تفيد هذا التوصيفات سوى في تعزيز الفكرة القائلة بأن الحل لمشكلة القرصنة قبالة سواحل الصومال يكمن في زيادة المراقبة للمياه الدولية.

شعور زائف بالثقة

منذ ذروة القرصنة الصومالية عام 2011، تراجعت القرصنة البحرية بنسبة 40% في العالم. وعام 2013، بلغت أدنى مستوياتها في ست سنوات، مع تسجيل 264 هجوماً في جميع أنحاء العالم¹. وفي العام نفسه، انخفض مستوى الخطف قبالة سواحل الصومال إلى الصفر للمرة الأولى منذ سنوات عدة: سجّل العام 2012 سبع عمليات خطف



مقابل 51 عملية عام 2009² ويقال إن العوامل المختلفة التي ساهمت في هذا الانخفاض الهائل للقرصنة الصومالية تشمل "الدور الرئيسي للقوات البحرية الدولية، ومقاومة السفن، واستخدام الفرق الأمنية المسلحة الخاصة، والتأثير المثبت للحكومة المركزية في الصومال"³.

يستحقّ تزايد عدد الدوريات والحراس المسلّحين على السفن التجارية التقدير إلى حدّ ما، ولا بدّ من اعتبار انخفاض عدد عمليات الخطف بمثابة نجاح. لكن، من المهم أن ندرك أن على المقاربة المستدامة لمواجهة القرصنة أن تكون متشعبة، ولا بد لها أن تحاول في الصميم معالجة الأسباب الجذرية للعنف، والإجرام، والتطرّف القائم في الصومال. ما لم نوفّر للشباب الصوماليين فرص التعلّم والتوظيف، سيكون هناك دائماً من هم على استعداد للمخاطرة بكل شيء، لا سيّما بالنظر إلى المكاسب الضخمة المنتظرة. وبحسب تقرير حديث صدر عن البنك الدولي، والأمم المتحدة، والإنترنت، بين عامي 2005 و2012، تمّ دفع فديات تراوحت قيمتها ما بين 339 مليون د.أ. و413 مليون د.أ. قبالة سواحل الصومال، مع متوسط قدره 2.7 مليون د.أ.⁴ تلقّى القراصنة العاديون أو "الجنود" ما بين 30000 د.أ. و75000 د.أ. عن السفينة الواحدة، مع علاوات إضافية تصل إلى 10000 د.أ. ورغم أن هذا المبلغ لا يشكّل سوى 1% إلى 2.5% من متوسط قيمة الفدية، هو مبلغ ضخم يفوق ما يكسبه هؤلاء الشباب بطرق أخرى.

ويُشار إلى أن الإجراءات الأمنية عالية التكلفة، إذا يُقدّر أن تكلف عملية مكافحة حلف شمال الأطلسي للقرصنة الصومالية - عملية درع المحيط - 75 مليون د.أ. سنوياً، فيما تُقدّر تكلفة عمليات مكافحة القرصنة في العالم بـ 1.09 مليار د.أ.⁵ وفي العام 2013، أثّرت مخاوف حول قدرة الولايات المتحدة على مواصلة نشر قواتها لمكافحة القرصنة إزاء اختصارات الموازنة التي تلوح في الأفق، مسلّطة الضوء على تحديات المحافظة على وجود بحري أجنبي كبير قبالة سواحل الصومال.⁶ بالنسبة إلى البعض، يُنظر إلى التراجع الحالي في عمليات الخطف كثغرة مؤقتة، مع تحوّل من ترقّب القراصنة للفرصة قبل الانقراض مجدداً. من دون معالجة الأسباب الكامنة خلف

القرصنة إلى جانب القدرة الأمنية الضعيفة للحكومة/الحكومات الصومالية، تخلق عمليات حلف شمال الأطلسي المكلفة شعوراً زائفاً بالثقة، ويمكن للقرصنة أن تعود حالما تتوقف هذه العمليات.⁷

قرصنة في البحر - وفقر في البر

إن إحدى النقاط التي فشل فيلم "القبطان فيليبس" في تصويرها هي الفقر المروع الذي ما زال يجتاح الشعب الصومالي. تغوص البلاد في أزمة سياسية وأمنية حادة منذ العام 1991. والعنف وانعدام الأمن متواصلان مع قتل وتشريد الكثيرين. ويُقدَّر أن يكون أكثر من 258 ألف شخص، معظمهم من النساء والأطفال، قد لقوا حتفهم خلال المجاعة الأخيرة،⁸ فيما يُقدَّر أن يكون 1133000 شخصٍ قد تهجَّروا داخل الصومال.⁹ كثيرون آخرون نزحوا إلى مخيم داداب للاجئين في كينيا حيث ما زالوا يتلقون الدعم للاجئين الذي يكلف ملايين الدولارات سنوياً. حتى هذا التاريخ ، تقدَّر الأمم المتحدة أن هناك 1.1 مليون نازح داخل الصومال ومليون لاجئ صومالي مهجر خارج البلاد في المنطقة. غادر معظم النازحين واللاجئين الصوماليين المناطق الأكثر إنتاجية زراعياً في الصومال - سلَّة خبز البلاد - وخسارة مساهمتهم في القطاع الزراعي جسيمة.

في الوقت نفسه، لدى الصومال بعض أسوأ المؤشرات الإنسانية في العالم. فعلى سبيل المثال، يعتبر 82% من السكان فقراء، فيما يعيش نحو 43% في فقر مدقع، أو بأقل من دولار واحد يومياً. ويرتفع هذا الرقم إلى 53% في المناطق الريفية، حيث يغلب طابع الفقر المدقع.¹⁰ ولقد أظهرت المؤشرات الصحية للسكان تراجعاً منذ العام 1991 كنتيجة حتمية لانهايار الخدمات العامة وتدمير البنية التحتية.

إلى ذلك، كان للحرب الأهلية التي دامت أكثر من 20 عاماً أثرٌ مدمرٌ على البنية التحتية للبلاد، مما جعل من الصعب جداً تحقيق أي تنمية اقتصادية، كما أعاقت التجارة وقيدت الاستثمارات الخاصة. وليس قطاع مصاد



الأسماك سوى مثال واحد يبيّن كيف أن قلة الاستثمارات أعاقت قدرة الصيادين على الاستفادة من السواحل الطويلة للبلاد وتجاوز شركات صيد الأسماك الصغيرة.

على هذه الخلفية، نشأت الجماعات الإجرامية والإرهابية لملاء الفراغ. من المسلم به عموماً أن الفقر، والبطالة، والحرمان هي من المحركات الرئيسة للإجرام، بما في ذلك القرصنة. في الصومال، تفاقم الوضع نتيجة معدّل بطالة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 14 و 29 سنة ويشكّلون 67% من مجموع السكان.¹¹ إن انعدام الفرص في بلد 70% من سكّانه تحت سن الثلاثين، والنقص الحاد الإجمالي في التنمية الاقتصادية في الصومال خلال سنوات الحرب الأهلية العشرين الماضية ساهما بشكل كبير في ازدهار القرصنة.

القرصنة - ردود فعل المجتمع على الصيد غير المشروع

فضلاً عن عدم توفر البنية التحتيّة، تأثر قطاع الصيد المحلي بالارتفاع غير المسبوق للصيد غير المشروع الذي قلّص الفرص المدرة للدخل بين الشباب الصومالي. وفيما استغلّت الأساطيل الأجنبية المياه الصومالية منذ انهيار الحكومة السابقة عام 1991، اتّسع نطاق هذه الظاهرة بشكل كبير في السنوات العشر الماضية. وفي ظلّ عدم وجود قوّة بحريّة تسيّر دوريات عند الشريط الساحلي للبلاد الممتدّ على مسافة 3330 كيلومتراً - وهو الأطول في إفريقيا - استغلّت سفن الصيد الأجنبية الوضع واعتمدت على المياه الصومالية لصيد أسماك التونة والروبيان وبيعها في الأسواق الدولية. إن طرق الصيد بشباك الترولة، وشباك الجرّ، والصيد بالديناميت التي استُخدمت دمرت مخزونات الأسماك فضلاً عن البيئة التي تحتاج إليها الأسماك والروبيان للبقاء على قيد الحياة والتكاثر.¹² ومن أجل ثني الصوماليين المحليين عن إزعاجها أو قطع شباكها، عمدت سفن الصيد الأجنبية إلى مضايقة السكان المحليين، وإلقاء الماء المغلي عليها، وقطع شباكهم، واستخدام خرطوم المياه أو حتى إطلاق النار عليهم. وفقاً للتقديرات، مارست نحو 200 سفينة أجنبية الصيد غير المشروع وغير المبلّغ عنه وغير المنظم في كل موسم بين عامي 1991 و 1999. ويعتقد



أن يكون هذا الرقم قد بلغ 800 عام 2005 وحده.¹³ وتقدر الأمم المتحدة أن الصومال يخسر أكثر من 300 مليون دولار سنوياً جرّاء الصيد غير المشروع¹⁴.

لقد حدّ وجود هذه الشباك الكبيرة والسفن من قدرة الصيادين المحليين على الصيد في المياه العميقة. فضلاً عن ذلك، تتقصر القوارب والتكنولوجيا لمنافسة سفن الصيد الكبيرة. بعد سنوات من تحمّل معاملة مماثلة فضلاً عن تأثيرها السلبي على معيشتهم، تناول الصيادون المحليون، والشباب منهم عموماً، البنادق للدفاع عن أنفسهم ضدّ سفن الصيد الأجنبية الأكبر حجماً والأفضل تجهيزاً. إن الأسماء التي حملتها أساطيل القرصنة الخاصة بهم مثل "خفر السواحل الوطني التطوعي للصومال" أو "المشاة البحرية الصومالية" هي مؤشّر على دوافعها الأولى.¹⁵ وبعد الإمساك بسفينة أجنبية من قبل صيادين صوماليين في البدايات، دفع المالكون مبلغ مليون دولار للقرصنة لتأمين الافراج عن أفراد طاقمها.¹⁶ وقد أمّن دفع هذه الفدية مبالغ طائلة من المال لم ترها هذه المجتمعات من قبل، ولا شكّ في أن ذلك شكّل حافزاً لظهور القرصنة في الصومال.

في البداية، صعّب الفقر المدقع الذي تواجهه المجتمعات المحليّة ووقوفها في وجه القرصنة، لا سيّما وأن الاقتصادات المحليّة استفادت من تدفّق أموال القرصنة. وفي الوقت نفسه، إن واقع انتماء العديد من جنود المشاة في عصابات القرصنة إلى المجتمعات المحليّة أو العشائر جعل من الصعب جداً على الشيوخ والزعماء ثنيها عن ذلك. والأهم من ذلك، كان القرصنة مدجّجون بالسلاح وميسرون بالمال، مما جعلهم محصّنين عملياً. حتى الشرطة المحليّة والجيش كانت تخشى التداخل أو كانت تُرتشى كي تحافظ على صمتها.

لكن، ومع مرور الوقت، كان لتدفّق المال الكبير إلى المجتمعات المحليّة نتائج اجتماعيّة سلبية. فلقد ترافق ازدهار القرصنة مع ارتفاع كبير في استخدام مخدّر القات، إلى جانب تفاقم الدعارة وأنشطة إجرامية أخرى. عندئذٍ، بدأ رجال الدين وزعماء العشائر، إضافة إلى الجماعات النسائيّة، بالتنديد علناً بالقرصنة وإطلاق حملات على مستوى المجتمع



المحلّي. واليوم، يحظى القرصنة بالقليل من الدعم في المجتمعات المحليّة. ولكن، بالنظر إلى مستويات الفقر السائدة في الصومال وانعدام فرص كسب العيش، لم يبعد إغراء القرصنة كثيراً.

معالجة الأسباب الجذرية القرصنة

لا ننكر أنه، ومع مرور الوقت، ما بدأ على شكل جهودٍ محليةٍ خاصّة من قبل صيادين محبطين تحوّل إلى أعمال منظمة يديرها أمراء الحرب. ومع ازدياد الأرباح، تحوّلت إلى عمليّات قرصنة ناشطة باتت أكثر احترافاً، وبلغت مستوى قياسيًّا في خريف العام 2010. ولكن من دون مجموعة كبيرة من الشبان المصابين بالإحباط وخيبة الأمل، ما كان بإمكان القرصنة أن تزدهر إلى هذه الدرجة على الأرجح.

إذا أردنا استبعاد تجمّع التوظيف الكبير هذا، فلا بدّ لنا من معالجة الفقر والبطالة في الصومال من خلال الاستثمارات الكبيرة في برامج النمو الاقتصادي التي يغذيها القطاع الخاص الذي لديه القدرة كي يكون أكبر ربّ عمل في البلاد. لا يمكن لنموّ مماثل أن يحدث من دون الاستثمار في البنية التحتية للنقل البري والبحري والجويّ في الصومال. إن دور البنية التحتية باعتبارها أساساً للتنمية الاقتصادية هو أمرٌ يظهره مثال الصين بوضوح. وفيما قد يبدو تحديد أوجه الشبه بين الصومال والصين بعيد المنال، لم تكن مؤشرات الفقر في الصين عام 1975 مختلفة بشكلٍ كبير عن تلك التي في الصومال - والعديد من البلدان الإفريقية الأخرى - اليوم. حققت الصين نمواً هائلاً خلال 20 عاماً، مغيرةً جميع جوانب المجتمع الصيني، من خلال نمو اقتصادي بقيادة الاستثمار. ولقد أثبتت دراسات مختلفة أن تطوير البنية التحتية ساهم أكثر في نموّ الصين مقارنةً مع الاستثمارات العامة والخاصة مجتمعةً.¹⁷ وكما يشرح برافاكار وآخرون، "هناك سببٌ أحاديّ الاتجاه من تطوير البنية التحتية وهي تحقيق النمو، مبرراً الإنفاق الكبير للصين على تطوير البنية التحتية منذ مطلع التسعينيات. تشير تجربة الصين إلى ضرورة وضع سياسة

اقتصادية تعمل على تحسين البنية التحتية المادية، بالإضافة إلى تكوين رأس المال البشري لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام في البلدان النامية.¹⁸

مع تراجع القرصنة، ثمة تخوف متجدد في مجتمع صيادي الأسماك المحلي. ويتركز خوفهم هذه المرة على دوريات حلف شمال الأطلسي الذي يخطئ أحياناً ظناً منه أنهم قراصنة، بالإضافة إلى أساطيل الصيد غير المشروع التي تشعر بالجرأة والحماية من قبل القوات البحرية الأجنبية التي تقوم بدوريات في المياه الصومالية. إن النتيجة السلبية غير المقصودة لعملية درع المحيط إذاً، هي أن "المياه الأكثر أماناً" تفيد السلوك الإجرامي المستمر لسفن الصيد غير المشروع. لقد دفع استمرار انعدام الأمن والمنافسة غير الشريفة بالكثيرين إلى التخلي عن الصيد كاملاً، مما يفاقم الفقر أكثر بين المجتمعات الساحلية.

إضافة إلى البنية التحتية لتحفيز نمو القطاع الخاص، إن رد الفعل السريع والمنظم والممول إلى حد كبير تجاه القرصنة ينبغي أن يُطبّق بالتساوي على المشاكل الأخرى التي يواجهها الصوماليون، بما في ذلك الصيد غير المشروع. يخاطر المجتمع الدولي بفقدان ثقة المجتمعات الصومالية إذا عالج مسائل لها تأثير ساحق على التجارة الدولية وأعمال دول غربية في معظمها (أي القرصنة)، مع تجاهل تأثير الصيد غير المشروع على سكان الصومال المحرومين أساساً.

خاتمة

إن الجهات الدولية المانحة للصومال، وكثير من بينها أعضاء في حلف شمال الأطلسي، تقوم بتمويل مشاريع تركز على تنمية المهارات، والاستخدام، وتوليد الدخل، وتنوع فرص الاسترزاق لشباب الصومال العاطلين عن العمل والمحرومين. وفي حين أن هذه المشاريع مهمة لبناء القدرات ورأس المال البشري، لا يستطيع القطاع غير الربحي أبداً أن يحلّ محلّ القطاع الخاص في دفع عجلة النمو الاقتصادي وتوليد فرص العمل. إن تركيز



الاستثمار فقط على هذه المشاريع الصغيرة على المدى القصير لن يؤمن أبداً حلاً مستداماً في النطاق المطلوب، وكذلك الاستثمار المستمر في الدوريات البحرية الأجنبية المستدامة بكلفة 75 مليون د.أ. سنوياً. مجدداً، ما لم تتم معالجة الأسباب الجذرية للقرصنة، لا بدّ من تكرار هذه الاستثمارات سنوياً بكلفة متزايدة من أجل السيطرة على عمليّات الخطف.

على المجتمع الدولي أن يدرك قيمة استخدام الموارد بالطريقة الأكثر فعالية لتحفيز تنمية القطاع الخاص واستثماراته، أي من خلال التطوير الكبير للبنية التحتية في الصومال. ما زال القطاع الخاص في الصومال يتحمّل عبء المخاطر عبر الاستثمار في البلاد، كما يتبيّن من الاستثمارات في مجال الاتصالات، والبناء، والصناعات التحويلية، ولكنّه يعجز عن القيام بذلك لوحده. على الجهات المانحة الدولية أن تبدأ بالاستعداد للمخاطرة في الصومال وتدرك أن الاستثمارات التي نقوم بها الآن ستخفّض في النهاية تكاليف توفير أمن المياه الصومالية، فيما تحدّد في الوقت عينه من كلفة خسارة الصومال لإمكانات شبابه. في النهاية، هذه الاستثمارات من شأنها أيضاً الحد من كلفة المساعدات الإنسانية والإنمائية للبلاد.

Endnotes

¹ International Maritime Bureau (IMB) , International Chamber of Commerce (ICC) Commercial crime services, 15th January 2014, <http://www.icc-ccs.org/icc/imb>

² Maritime OPINTEL Report, HORN OF AFRICA and GULF OF GUINEA: Piracy Analysis and Warning Weekly (PAWW) Report of 26 December 2013 – 1 January 2014, http://www.oni.navy.mil/Intelligence_Community/piracy/pdf/20140101_PAWW.pdf

³ International Maritime Bureau (IMB), Bureau (IMB) , International Chamber of Commerce (ICC) Commercial crime services, 15th January 2014 <http://www.icc-ccs.org/icc/imb>

⁴ A World Bank study, 2013, “Pirate Trails: Tracking the Illicit Financial Flows from Pirate Activities off the Horn of Africa,” http://siteresources.worldbank.org/EXTFINANCIALSECTOR/Resources/Pirate_Trails_World_Bank_UNODC_Intropol_report.pdf

⁵ Jonathan Bellish, Oceans Beyond Piracy 2012, “The Economic Cost of Piracy,” http://oceansbeyondpiracy.org/sites/default/files/attachments/View%20Full%20Report_1.pdf



⁶ David Alexander, Chicago tribune, 10 October 2013, "Real Captain Phillips warns cuts could hit Pentagon shipping program," http://articles.chicagotribune.com/2013-10-10/news/sns-rt-us-usa-fiscal-maritime-20131010_1_richard-phillips-somali-pirates-maersk-alabama

⁷ Noah Rayman, TIME Magazine, 6 January 2014, "Did 2013 mark the end of Somali piracy?," <http://world.time.com/2014/01/06/did-2013-mark-the-end-of-somali-piracy/>

⁸ FSNAU FEWSNET Press release, May 01, 2013,FAO, <http://www.fsnau.org/in-focus/technical-release-study-suggests-258000-somalis-died-due-severe-food-insecurity-and-famine->

⁹ UNHCR Global Report of 2013 Page 2, <http://www.unhcr.org/539809f08.html>

¹⁰ UNDP in Somalia; <http://www.so.undp.org/content/somalia/en/home/countryinfo/>

¹¹ Somalia Human Development Report 2012 "Empowering Youth for Peace and Development," http://hdr.undp.org/sites/default/files/reports/242/somalia_report_2012.pdf

¹² G.H. Musse & H.T. Mahamud 1999, "Current Status of Marine Fisheries in Somalia," in Assessment & Monitoring of Marine Systems, 255-265, Kuala Terengganu: University Putra Malaysia Terengganu, http://www.environmental-services.com/projects/programs/RedSeaCD/DATA/PDF/Current_status_marine_fisheries_Somalia.pdf

¹³ Mohamed Abshir Waldo, 8 January 2009, "The two piracies in Somalia: Why the world ignores the other?" http://wardhernews.com/Articles_09/Jan/Waldo/08_The_two_piracies_in_Somalia.html;

¹⁴ TIME Magazine, 18 April 2009 "How Somalia's Fishermen Became Pirates," <http://content.time.com/time/world/article/0,8599,1892376,00.html>

¹⁵ Ibid.

¹⁶ Aaron S. Arky, (2010) *Trading Nets for Guns: The Impact of Illegal Fishing on Piracy in Somalia*, Thesis, Naval Postgraduate School, Monterey, California, USA, http://www.researchgate.net/publication/235023640_Trading_Nets_for_Guns_The_Impact_of_Illegal_Fishing_on_Piracy_in_Somalia

¹⁷ Pravakar Sahoo et al, October 2010, "Infrastructure Development and Economic Growth in China," IDE Discussion Paper no. 261, <http://www.ide.go.jp/English/Publish/Download/Dp/pdf/261.pdf>

¹⁸ Ibid

تتشر هذه المادة من قبل مؤسسة الشرق الأدنى والخليج للتحليل العسكري (اينغما) في اطار المؤتمر الرابع لدولة الامارات العربية المتحدة حول مكافحة القرصنة البحرية، "الحفاظ على تعافي الدولة: من خلال استدامة الجهود الفعالة في البحر ومجابهة عدم الاستقرار على اليابسة." الذي تنظمه وزارة الخارجية الاماراتية بالشراكة مع موانئ دبي العالمية في دبي بتاريخ 29-30 أكتوبر، 2014. ان الآراء الواردة في هذه الورقة هي خاصة بالمؤلف فقط، ولا تعكس آراء أو مواقف منظمي المؤتمر. قد يكون تم تعديل المضمون لأغراض تشكيلية.

للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة موقع المؤتمر على الرابط التالي: www.counterpiracy.ae